

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٨٢٧٤ لسنة ٢٠١١

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والقوانين المعدلة له :

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والقرارات الوزارية المعدلة لها :

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له :

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن القوانين والقرارات الوزارية المعدلة له :

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق :

وعلى القرارات الوزاريين رقمي ٩١٥١ ، ٩١٥٢ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء مكتبي الشهر العقاري والتوثيق بمحافظتي حلوان والسداس من أكتوبر :

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٧٦٦ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل اختصاص بعض مأموريات الشهر العقاري وفروع التوثيق :

وعلى القرارات الوزاريين رقمي ٥٥٠٩ ، ٥٥٠٨ لسنة ٢٠١١ بإلغاء مكتبي حلوان والسداس من أكتوبر :

وعلى مذكرة السيد الأستاذ رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق في ٢٠١١/٨/٣ :

قرار:

(المادة الأولى)

إلغاء القرار رقم ١١٧٦٦ لسنة ٢٠٠٨ فيما تضمنه من تعديل اختصاص مأمورية الشهر العقاري بمدينة نصر وفروع التوثيق بمدينة نصر التابعان لمكتب الشهر العقاري والتوثيق بشمال القاهرة - محافظة القاهرة بإخراج أقسام شرطة (القاهرة الجديدة أول وثان وثالث) منهم بحسب حدودهم الإدارية وإدخالهم ضمن اختصاص مأمورية الشهر العقاري بالمعادى وفروع توثيق المعادى التابعان لمكتب حلوان سابقاً وإعادتهم إلى مأمورية شهر مدينة نصر وفروع توثيق مدينة نصر التابعان لمكتب الشهر العقاري والتوثيق بشمال القاهرة .

(المادة الثانية)

إلغاء القرار رقم ١١٧٦٦ لسنة ٢٠٠٨ فيما تضمنه من تعديل اختصاص مأمورية الشهر العقاري بالأهرام وفرع توثيق ضواحي الجيزة التابعان لمكتب الشهر العقاري والتوثيق بالجيزة بإخراج شرطة أبو النمرس منها بحسب حدوده الإدارية وإدخاله ضمن مأمورية شهر البدريين وفرع توثيق البدريين التابعان لمكتب السادس من أكتوبر سابقاً وإعادته إلى مأمورية شهر الأهرام وفرع توثيق ضواحي الجيزة التابعان لمكتب الشهر العقاري والتوثيق بالجيزة .

(المادة الثالثة)

إلغاء القرار رقم ١١٧٦٦ لسنة ٢٠٠٨ فيما تضمنه من تعديل اختصاص مأمورية الشهر العقاري بامبابة وفرع توثيق إمبابة التابعان لمكتب الشهر العقاري بالجيزة بإخراج مركزي شرطة إمبابة وكراستة منها بحسب حدودهما الإدارية وإدخالهما ضمن اختصاص مأمورية الشهر العقاري بأوسيم وفرع توثيق أوسيم التابعان لمكتب الشهر العقاري والتوثيق بالسادس من أكتوبر سابقاً وإعادتهما إلى مأمورية الشهر العقاري بامبابة وفرع توثيق إمبابة التابعان لمكتب الشهر العقاري والتوثيق بالجيزة .

(المادة الرابعة)

يلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، وي العمل به اعتباراً من ٢٠١١/٩/١

صدر في ٢٠١١/٨/١٦

وزير العدل

المستشار / محمد عبد العزيز الجندي